



اسم المقال: مطارحات نقدية حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع

اسم الكاتب: د. عبد القادر محمد فهمي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/39>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



مطارات نقدية

حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع

الاستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي^(*)

المقدمة

التناقض احياناً يبين الفروض النظرية والنماذج العملية حيث يصلح القياس عليها تجريبياً، الامر الذي يدعو الى القول، وعلى افضل تقدير، ان سياسة الردع تتسم بالتعميم المفرط في اجتهاداتها والنسبية في احكامها. اذ ليس دائماً، وكما سبقود بنا التحليل، ان يكون التهديد، الذي هو احد اهم عناصر نظرية الردع، عاملاً يمنح الخصوم عن نوايا يعتزمون وضعها على ارض الواقع. وهذه الحالة لا تؤدي بسياسة الردع الى انجاز وظيفتها كما جاءت عليها الحتمية النظرية، مما يفرض علينا اعادة النظر بثوابتها وتقويمها بقدر من التشكك.

ان الشواهد والادلة التي يمكننا جمعها تلقي بقدر كبير من الشك على الكثير من المعرفة التقليدية التي كتبت عن هذا الموضوع والتي درجة نجد انفسنا فيها امام اغراء في المجادلة حول سلامة نظرية الردع، ولكن الصعوبات القائمة فعلاً تظهر لنا في عالم الممارسة والتطبيق

لا جدال في ان موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود عديدة من الزمن. وقد شكلت الاطاريح الفكرية التي انصرفت الى معالجة هذا الموضوع مقومات اساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه، ذلك انها تعتمد على (قوانين) تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها، وصياغتها المنطقية، حداً قد لا يقبل الطعن بها، على الاقل من الناحية النظرية، ذلك اننا لو تفحصنا الركائز التي يبنى عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية، والنتائج التي توصل اليها، من خلال الية عمل عناصرها البنائية، لو وجدنا اننا امام بناء فكري - نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بالتكامل.

ولكن، وبقدر ما تتبيننا به نظرية الردع من ان الخشية من تنفيذ التهديد بالعقاب (من قبل الطرف الرادع) تكون عاملاً اساسياً لمنع اعمال غير مرغوب فيها (من قبل الطرف المرادع)، الا انها وبنفس الوقت، لم تسعفنا كثيراً في ازالة اللبس، وربما

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

وفي كل الاحوال. ونحن هنا لا نجزم اطلاقاً بانها حتماً معيبة.

وللتأكد من صحة الافتراض الذي تقدمنا به، يكون المنهج المعتمد في دراستنا هو، منهج تحليل المضمون. والذي نقصده بمنهج تحليل المضمون هو، دراسة المضامين الفكرية التي صبغ في ضوئها منطوق ومقومات نظرية الردع، بمعنى دراسة المضمون الفكري للنظرية، ومحاولة تقريبه الى عالم الممارسات التطبيقية، وهو امر يقود بنا الى اتباع منهج اخر هو منهج التحليل المقارن للوقوف على مدى التطابق بين الفروض النظرية والوقائع التجريبية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بتقسيم الدراسات الى ثلاث محاور اساسية، انصرف الاول، ولضرورات علمية ترتبط بالمنهجية والجوانب النظرية، الى دراسة ما الذي تعنيه النظرية.

وعالج المحور الثاني، مظاهر الثبات في نظرية الردع، اما المحور الثالث فقد انصرف الى بيان الطبيعة النسبية اللامطلقة لنظرية الردع.

اولاً: ما الذي تعنيه النظرية/
المضمون والدلالة:

النظرية بالمعنى الاصطلاحي، كلمة تشير الى ما هو منسوب الى مشاهدة او الى النظر، حيث يتم التثبيت على وجه اليقين، فنقول (نظر، ينظر، نظراً) فهو ناظر

المجرب او التطبيق المنظور لهذه السياسة، وكما يقول تشارلز كالويل (لا يمكن قبول النظرية بانها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة)⁽¹⁾.

وفي الواقع، هناك كتابات عملية بدأت في انتقاد نظرية الردع، وانتقاد الآراء التقليدية حول هذه السياسة. ومثل هذه الانتقادات والافكار تجد من يقدمها ضمن موجة جديدة من الاعمال الفكرية التي تعني بمراجعة تاريخ الحرب الباردة واعمال مبتكرة في مجال النظرية الاستراتيجية⁽²⁾.

وفي ضوء ما تقدم، فان الفرضية التي سنطرحها هنا، والتي نسعى الى التثبت من صحة نتائجها تذهب الى، ان سياسة الردع لا يعتمد عليها كثيراً وفي مطلق الاحوال، وان احكامها لا تمثل دائماً حقائق غير قابلة للنقض او انها ملازمة دائماً للصواب. واذا كانت سياسة الردع ملائمة لوضع معين، فانها ليست بالضرورة تكون مناسبة لجميع الاوضاع.

الا ان ما تجدر اليه الاشارة هنا، والذي هو موضع تأكيد، ان افتراضنا هذا لا يلغي الاساس الفكري والبناء المنطقي الذي تنهض عليه نظرية الردع. وبالتالي فان الحجة التي نحن بصدها لا تذهب الى ان سياسة الردع عقيمة وغير ذات جدوى، او انها غير عملية، انما افتراضنا، ومن خلال بعض المشاهد التجريبية، يذهب الى عدم الاعتماد التام والمطلق عليها

الى الشيء، أي بمعنى ابصره بعينه
وتأمله بفكره. فالنظرية هي عمل من
اعمال الفكر المرتبط بالمشاهدة،
والنظر الى الظاهرة اولا، ثم تأملها
ثانيا، والتوصل الى النتائج بشأنها ثالثا.
ومن هذه القراءة التبسيطية
للمعنى الاولي لمفهوم النظرية اشتقت
تعريفات عديدة لها.

فالبعض يرى ان النظرية هي،
طائفة من الآراء تفسر بها بعض
الوقائع العلمية، وهي فرضاً علمياً
يربط عدة قوانين ببعضها البعض،
ويردها الى مبدأ واحد يمكن ان تستنبط
منه احكاماً وقواعد^(٦) هناك من يذهب
الى النظرية هي، نظام تصنيف او
اطار مفهومي يسمح بترتيب ودراسة
معلومات وبيانات بشكل منتظم،
فالمعلومات والبيانات التي تجمع من
دراسة الواقع يمكن تبويبها وتصنيفها
في هذا الاطار^(٧).

وفي ميدان العلوم السياسية
وتحديداً في حقل العلاقات الدولية،
هناك من يذهب الى اعتبار النظرية
مجموعة من الفرضيات السلوكية
السياسية للوحدات الدولية في اطار
تعاملها مع بعضها، يتم التوصل اليها
بالاستقراء من دراسات تجريبية او
دراسات مقارنة^(٨).

كما يذهب فريق اخر الى
تعريف النظرية في العلاقات الدولية
بالقول، انها مجموعة من القيم وقواعد
السلوك والمبادئ التي تدل على ما
يجب ان تكون عليه سلوكية الاطراف

السياسية، وتتدخل في ذلك دراسة
العلاقات الدولية من منظور ما
يفترض ان تكون عليه اخلاقياً^(٩).
وتتدرج في هذا الاطار ايضاً كثير
من الفلسفات السياسية والنظرية
والمعيارية التي تقيم جملة من
المؤشرات لقياس السلوكية القائمة
ومدى تطابقها او عدم تطابقها مع ما
يفترض ان تكون عليه السلوكية
السياسية من قيم ومبادئ اخلاقية^(١٠).

من جهة اخرى يعتبر (ديفيد
سنجر) ان للنظرية في العلوم
الاجتماعية عامة، وفي العلاقات
الدولية خاصة، وظيفتان اساسيتان
هما، توخي افضل وسيلة منهجية من
اجل تدوين ما هو معروف سابقاً،
وايضاً توفير الاساس الذي يمكن
الانطلاق للحصول على مزيد من
المعرفة وتدوينها^(١١). اذن فالنظرية
هي محصلة ما نعرفه سابقاً، وما
نحاول ان نعرفه.

ويعرف (سنجر) النظرية
بكمية كبيرة من المعرفة الوصفية
والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في
كل منطقي متماسك^(١٢).

فضلاً عن ما تقدم، هناك آراء
اخرى تجد في النظرية، عملية تنظيم
المعلومات بشكل يمكن معه تقديم
اجوبة سليمة لامثلة بتأثيرها الظاهرة
موضع الدراسة^(١٣)، وان النظرية
تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية
والملاحظة والتجربة، وان اهتمامها
الاساسي هو السلوك الواقعي الذي

٣. الفرضية، وهي خلاصة منطقية لجملة تساؤلات يراد التثبت منها، وتحدد معالمها بعد دراسة الظاهرة موضع البحث للوصول الى نتائج محددة بشأنها. بمعنى اخر، ان الفرضية تطرح جملة افكار يراد التثبت من صحتها بعد اختبارها على ارض الواقع.

٤. الثبوتية، او البرهان، وهي المرحلة النهائية حيث تم فيها البرهنة على صحة الافكار والمبادئ التي انطلقت منها الفرضية، وفيها يتم ربط المقدمات بالنتائج للوصول الى ما يعرف بالقانون او النظرية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، ان النظرية هي نظام استنتاجي تقدم في اطاره مجموعة فرضيات متماسكة ومترابطة منطقيا يراد التثبت من صحة نتائجها تجريبيا. والنتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق التجربة والمدعمة بالبرهان، هي التي تعرف بالنظرية.

وهنا لابد من الاشارة، ولاغراض تحليلية انه غالبا ما يحصل نوع من التداخل المفاهيمي بين النظرية والمنهجية، او المنهج، وهذا التداخل مبعثه جملة اعتبارات، اذ ان لكيليهما غاية واحدة وهي، تنظيم وتوجيه المعلومات باتجاه ايجاد حل شاف للمشكلة المطروحة في البحث، وذلك من انتقاء المعلومات

يمكن ملاحظته، وليس السلوك المرغوب والمطلوب، فالنظرية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي^(١١).

جملة الاراء التي تقدمنا بها تقودنا الى استنتاج مفاده، ان النظرية هي، بناء تصوري يعتمد على المشاهدة او المراقبة بينه الفكر ليربط بين مبادئ، او فروض، ونتائج معينة، ولا يصبح هذا البناء التصوري صائبا الا بعد اختباره تجريبيا حيث تثبت التجربة صحة النتائج التي انطلقت منها الفروض لتصبح مسلمة مدعمة بالبرهان. بمعنى اخر يمكن القول، ان النظرية هي مجموعة من الافتراضات المنطقية المترتبة منهجيا بخصوص ظاهرة ما، مطالبة بتقديم مخطط تفسيري لهذه الظاهرة والعناصر التي تتشكل منها، ومسارات تصورها، والعوامل المتحركة فيها، وهي بهذا المعنى، يمكن القول ان النظرية تذهب الى التكهن بالتطور المستقبلي لتلك الظاهرة، او على الاقل، استنتاج بعض ملامح ذلك التطور^(١٢)... وهنا، تكون النظرية مستندة على عناصر اساسية:

١. المراقبة، أي مشاهدة الظاهرة مراقبتها وتأملها.

٢. التحليل: بعد مشاهدة الظاهرة، يجري العمل على دراستها وتحليل عناصرها ومعرفة طريقة والية عملها، حيث تتم الاستعانة بالمعلومات والدراسات والبيانات المتوفرة بشأنها.

الضرورية والمناسبة، وفرزها، وتنظيمها، وتحليلها، لإثبات الفرضية ذات العلاقة بتلك المشكلة، ولكليهما خطة محكمة ودقيقة إلى حد ما تستهدف دراسة للظواهر الدولية المختلفة وغيرها من الظواهر الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن لكل من النظرية والمنهج يحملان سلسلة معينة من التساؤلات، أو الافتراضات التي ينبغي أن تكون ذات علاقة بينة مع الإشكالية المطروحة؛ ومع النظريات والمناهج المحددة في الدراسة.

وفي الواقع فإن التمييز بين النظرية والمنهج، يبدو بيناً إذا ما قمنا بتعريف ما الذي يعنيه المنهج، بعد أن عرفنا ما الذي تعنيه النظرية.

غالباً ما يعرف المنهج بأنه (الطريق الواضح والسلوك البين والسبيل المستقيم)^(١٣).

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المنهج) على أساس أنه الصيرورة العقلانية التي ينبغي اتباعها للوصول إلى العلم، والصيرورة الضرورية للوصول إلى مثل هذه النتيجة. أنه بحث منظم للوصول إلى معرفة أو قدرة^(١٤)، وهناك من يرى أن المنهج، هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة للعلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتجديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة^(١٥).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نصل بالقول إلى أن النظرية، وكما تم تحديدها سابقاً، هي حقيقة واقعية ونهائية تم التثبت منها عن طريق البرهنة على صحة فروضها. أما المنهج، فهو (الطريقة) أو (الأداة) التي يعتمدها الباحث بهدف الاستعانة بها للتثبت من صحة الفروض التي انطلق منها. فافرق يكمن في (الغاية النهائية) و (الطريقة أو الأداة) التي توصلنا إليها.

بقي أن نشير إلى أن الاتجاهات الفكرية في ميدان العلاقات الدولية تميز بين النظرية الكلية والنظرية الجزئية. الأولى تقوم عادة على مفهوم معين تحاول أن تفسر بواسطته مختلف الظواهر الدولية وهي أيضاً، نظام استنتاجي يتم الاستعانة به على فهم ذلك العام وتفسيره والتوقع بشأنه. فنظرية (موركنثاو)^(١٦) تفسر كل ظواهر العلاقات الدولية على أنها محكومة بقانون (القوة- المصلحة) ونظرية (مورتن كابلن) تتخذ من النظام الدولي أداة تحليل منهجية لتفسير كافة مظاهر السياسة الدولية، باعتبار أن النظام الدولي إطار يتشكل من مجموعة عناصر (وحدات دولية) تدخل مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة، يترتب عليها نتائج محددة^(١٧). بمعنى أن مورتن كابلن يرى أن مظاهر السياسة الدولية محكومة بقانون السببية (التسبب والنتيجة) أو (الفعل والاستجابة).

تحديد عنه. فمن حيث الدلالة يتصرف الردع الى منع الخصم عن الاقدام على عمل ما، او تبني سياسة معينة لا يرتضيها الطرف الراجع، وذلك بأشعاره ان المخاطر التي سيتعرض لها، او الاكلاف الواجب عليه دفعها، ستكون اكبر من المنافع التي يمكن ان يحصل عليها من جراء اقدامه على ذلك العمل، او تلك السياسة.

وقد عرف بوفر الردع، انه يهدف الى (منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، او بصورة اعم، منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديداً كافياً)^(٢٠).

يتضح مما تقدم، ان الردع كسياسة، ينصرف الى نقل موقف معين، او نية ما، الى الخصم من اجل العدول عن فعل باشر به، او الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرتضيه المهدد (بالكسر). وهو كاستراتيجية، يسعى الى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الراجع ان تتغير، ذلك انها تتوافق مع اهداف سياسته العليا، او انها تتسجم معها.

والاساس النظري الذي تبني عليه فكرة (المنع) هو التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعنى عن تنفيذ ما ينوي الاقدام عليه. وهنا تدخل القوة، بدلالة القدرة على اتمام الفعل المؤثر، عاملاً حاسماً في اقناع

فالتفاعلات لمسياسية الدولية، من وجهة نظرة، ما هي الا مخرجات (نتائج) لمدخلات معينة (مسيبات) (inputs- out putS)^(١٨).

اما النظرية الجزئية، فهي تتناول جانباً او شكلاً من الظواهر او التفاعلات الدولية، كنظرية صنع القرار، او نظرية الردع، او نظرية المفاوضات، او نظرية المباريات، وهذه كلها تقوم على دراسات تجريبية وتعمل كثيراً من مفاهيمها ومنهجها على العلوم الاجتماعية الاخرى^(١٩).

وبعد هذا، علينا ان نسأل هل يرتقي الردع، كظاهرة سياسية، الى مستوى النظرية التي لا تقبل الطعن بصحة فروضها والنتائج التي تتوصل اليها؟

ثانياً: مظاهر الثبات في نظرية الردع/ الفرضيات الاساسية:

عند تفحص التعاريف التي جاءت على موضوع الردع نجدها تحمل مظاهر الثبات لحقيقة لا تستدعي التوقف عندها كثيراً للشك بصدرية قوماتها. فامتلاك القدرة على الحاق الاذى وترتيب القصاص هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هي اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرف المهدد (بالكسر).

وبالجملة لا تخرج التعاريف التي اعطيت للردع عن هذا المعنى ولا

وفضلاً عن التهديد، يعتمد الردع أيضاً على المصدقية. فحتى يوثق الردع ثماره، على الطرف المهدد (بالكسر) ان يظهر قدرأ عالياً من المصدقية في تنفيذ ما توعد به. وهنا تكون المصدقية هي اساس الادراك الردعي لدى الخصم، حيث تزرع القناعة لديه بأنه سيعاقب بشدة ان هو اقدم على فعل يراه المهدد (بالكسر) يستدعي الرد الانتقامي الصارم.

فالعزم عل تنفيذ العقاب هو اساس القوة الرادعة، اذ ليس منطقياً ان يصدر التهديد مالم يقرب بالعزم على التنفيذ وهذا هو مبعث المصدقية فيه.

نظرية الردع، وبهذا المعنى، تستند اذن على جملة ثوابت. انها تفترض اولاً، توفر المقدرة على التهديد بالانتقام والحاق الاذى الفادح بالخصم ان هو اقدم على عمل يخرج عن ما يريده الطرف الرادع. وثانياً، انها تفترض التصميم على استخدام المقدرة الثأرية دون ان يترك ذلك أي احساس لسدى الطرف المرتدع باستعداد الطرف الرادع على التراجع. اما العنصر الثالث، فيتمثل بالقدرة على الاضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرتضيه الطرف الرادع، حيث يلغي عنده حتى الهامش الضيق، ان وجد، بأنه قسار على احراز نتائج حاسمة مقابل خسائر

الخصم على الامتثال لارادة الطرف الذي ينفرد بسمة التفوق فيها، وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع، ودون سواء لا يؤمن الردع مبعثاه.

والردع هو حوار الارادات المتصارعة بين خصمين يرمي احدهما، او كلاهما، الى منع الطرف الاخر من القيام بعمل او اعمال لا يرتضيها. وبهذا المعنى، فان الردع يعتمد على ركنين اساسيين، احدهما مادي، وينطوي على القدرة على انزال العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة. والاخر معنوي- سيكولوجي يهدف الى ايقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال اقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع، وبخلافه فان الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته. وامتناع الخصم عن المباشرة بالعمل هو في الواقع نتيجة ادراكه بكلفة المخاطر التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية، او موازنة عقلانية، تقارن بين المغام التي يمكن الحصول عليها، والخسائر التي يتوجب دفعها من جراء الاقدام على عمل لا يكون موضع رضى او قبول من قبل الطرف الرادع.

فالردع، هو فعل يستهدف العقل وليس فعل الخصم، حيث ينتج التأثير على ادراكه امتناعه عن ما ينوي القيام به. ويكون التهديد جزءاً متمماً ولا غنى عنه لاقناع التأثير على الجانب النفسي على الخصم.

تتصرف الى تحقيق اهداف دون ان نقترن بفعل مباشر. وبالتالي فهو، أي الردع، لا ينطوي على الاستخدام الفعلي للقوة، انه تهديد بها وليس استخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المرتدع، انها تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدره على الاقتصاص منه ومن دون ان تتحول النوايا الى فعل بلحق الاذى.

وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها فعلا هو الذي يشكل معنى الردع وكنهه. وبخلافه، أي عندما يتحول التهديد الى عقاب، فاننا والحالة هذه لا نكون امام وضع رادع، بل وضع اشتبك وقتل فعلي للرادات المتصارعة، حيث تكون القوة، وبمختلف اشكالها قد عبرت عن نفسها بشكل سافر. في هذه اللحظة يكون الردع قد عجز عن تأمين غايته الاساسية.

وهنا نعود ايضا لنتساءل مرة اخرى، اين مكان هذه الثوابت النظرية لسياسة الردع اذا ما اختبرت على ارض الواقع؟

ثالثاً: نسبة الاحكام المطلقة لنظرية الردع:

حتى الان تبدو لنا نظرية الردع غير قابلة للطعن في فروضها الاساسية. فجانب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه السياسة تقرض على الغير الاقتناع بها، وبالتالي الانصياع لارادتها. وعلى هذا

محدودة يمكن تحملها فيما لو اقدم على الخيار العسكري. اذن، نظرية الردع تشترط توافر جملة عناصر:

١. امتلاك القدرة على ايقاع التأثير المادي والمعنوي على الخصم.

٢. ان امتلاك القدرة على ايقاع التأثير هو الذي يؤول من يمتلكها على ممارسة التهديد بها.

٣. ان التهديد القابل للتصديق من قبل الخصم يؤثر في قناعاته وينسحب الى ارادته ليدفع به الى الامتناع عن سياسات او اتخاذ قرارات لا تتسجم مع ارادة الطرف المهدد (بالكسر).

٤. اذا لم يستجب الطرف المهدد (بالفتح) لارادة الطرف المهدد (بالكسر)، عليه ان يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله.

مظاهر الثبات هذه تقودنا الى القول، ان الردع الناجح، هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية، وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله الى عقاب، يضاف الى ذلك، قناعة الخصم واستجابته لطبيعة التهديد المسلطة عليه.

وهنا علينا ان نلاحظ ان هذه الثوابت، تشكل من حيث ادائها الوظيفي، وحدة متكاملة ذلك ان غيابها، او تعطل اداء احد عناصرها فان الردع يفشل في تحقيق مسعاه، وعندها تتلاشى من امامنا هذه الظاهرة.

ويمكن ان نستنتج في ضوء الذي تقدمنا به، ان الردع سياسة

توصف سياسة الردع بأنها تتطوي على (جاذبية) لا تقاوم ذلك انها تستوفي جملة شروط منها، انها تبدو خاضعة لعملية حسابية باعتبارها الاداة الرئيسية من بين مجموعة الادوات التي يستخدمها من يخطط باستخدام القوة. كما وان سياسة الردع تعمل على تنشيط او تشجيع الفكرة التي ترى ان احد التصورات يناسب كل الحالات، وخاصة عند الاشارة الى القوات المسلحة المجهزة بالاسلحة النووية بعيدة المدى واعتبارها قوة الردع المنتظرة، فضلاً عن ذلك، فان سياسة الردع هي افضل ما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتال الفعلي او الاستسلام.

ولكن، عند فحص الفروض الاساسية للافكار التي تنهض عليها نظرية الردع، تبدو انها مفرطة في عموميتها بقدر تفاؤلها نتيجة هذا التعميم.

في الواقع، لا تكمن المعضلة كثيراً وبشكل اساسي، في الجوانب النظرية للفكرة الاولى التي ترى بأن الدولة قد تعدل عن اتخاذ اجراء بعينه عبر تعرضها وقرارها بالاختيار المحددة التي ستفرض عليها خسارة او جهداً متباين، او حتى الفشل المجرد. انما تكمن المشكلة في الجوانب العملية والتطبيقية لها. اذا غالباً ما تثار الشكوك حول القدر الكافي والقابل للقياس تجريبياً لتوضيح علاقة التكلفة والفائدة، فليس دائماً يكون تقدير الكلفة

اعلى بكثير من الفائدة المتوقعة لكسي ينتج الردع اثاره الواضحة. فقد يتجاوز الطموح السياسي، او الشخصي احياناً، في تطلعاته نحو انجاز اهداف لا تقارن قيمتها الاعتبارية، وليس المادية فقط، بالنكاليف المحتملة او الواجب دفعها في مواجهة عسكرية. والقول ان سياسة الردع تحظى بأرجحية ذلك انها تعطي افضلية لما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتال الفعلي، فان هذا القول يتجاهل كون الخيار العسكري قد يحظى احياناً بالأرجحية لتحقيق اهداف سياسية قد لا تؤمنها سياسة الردع. ويستمد هذا الاتجاه مصداقيته من فكرة مفادها ان احدي عوامل فشل الردع قد يكون متأتياً من الجهة التي تقوم بممارسته. ففي معادلة تختل عناصر القوة بين طرفيها (دولة نووية واخرى تصنف من دول العالم الثالث)، فان عناصر الاختلال هذه قد تشكل دافعاً مغرياً للدولة المنقوقة لاختبار قوتها العسكرية التقليدية (غير النووية) بهدف فرض الارادة لتحقيق اهداف واغراض سياسية (نموذج الولايات المتحدة- العراق، الولايات المتحدة- الصومال، الولايات المتحدة- ليبيا). كذلك العمل العسكري ضد

يوغسلافيا).
وهنا يعجز الردع عن تحقيق غايته السياسية بعيداً عن اوضاع القتال والمجابهات العسكرية.

خصومهم نظره غير صائبة ناتجة عن قناعات شخصية فيمسخ ادراكهم وتفهمهم لحقيقة قدرات خصومهم ونواياهم. وقد تكون الثقة العالية بالنفس سبباً في رفض حقائق ذات أهمية كبيرة باعتبارها هامشية او غير مباشرة.

وبذلك يحجم الازدراء بالبدائل التحليلية والخيارات البديلة ولا تصبح ذات قابلية على اقتناع صنّاع القرار^(٢٢). وفي كثير من المناخات السياسية لصنع القرار يكون القرار متأثراً بالنظرة التقويمية الذاتية لصانع القرار، التي هي معيار شخصي لوزن الانجازات الفردية من خلال حصيلة القرارات الصائبة والخطئة. لذلك لا يكون صنّاع القرار المركزيون على استعداد للتجاوب مع استنتاجات اضافية. وبالتالي فان ادراك قيمة الردع لا يتمثل مع الشروط النظرية التي نلازم حالة الردع.

وهذا يكشف لنا الجانب التقويمي - التحليلي لسياسة الردع عن مظاهر الوهن التي تعثر بها لتجعل منها سياسة قابلة لعدم الاعتماد المطلق عليها او الثقة المفرطة بنتائجها وفي جملة مواضع منها:

١. اهتزاز مفهوم المصداقية:

احدى مقومات النجاح لايّة سياسة ردع، وكما سبقت الاشارة، هو ان تكون قادرة على التعبير عن مصداقية فعلها في انزال العقاب.

فالعراق لم يرتدع خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لانه كان يعتقد جازماً بان الولايات المتحدة الامريكية عازمة على تدميره لاغراض سياسية واستراتيجية، وان لا خيار امامه سوى الخيار العسكري^(٢٣). او ان تكون التهديدات والاذنابات المرسلّة الى الطرف المرتدع غير مقنعة وغير واضحة، او ان تذهب قناعة الطرف المرتدع الى ان القدرات العسكرية الموجهة ضده غير كافية، او غير مؤهلة لتحويل الردع الى عقاب.

من ناحية اخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية لسياسة الردع يمكن القول ان نقطة الشروع في الرد تكمن في ان يجعل الرادع المردوع مدركاً لقابليته وعزمه على التنفيذ ان اخفق الردع. لكن الموقف الردعي في حقيقته غير ما هو عليه نظرياً. فعدم التعقل يمثل عاملاً من عوامل فشل الردع حيث يكون مبعثه اما نتيجة الموقف الردعي الذي تقع بعض مسؤوليته على الطرف الرادع عندما لا يكون موقفاً في اقبال التهديد بالعقاب الى مستقره وبكامل غاياته، او يكون مبعثه نتيجة عدم تعقل الطرف المردوع عن قصد. وفي الحالة الاولى فالعذر الى جانب المردوع لتخلف اسباب ادراكه. اما الحالة الثانية فانه اشد خطورة.

فقد لا يظهر المردوع بأنه لا ينوي الارتداد عن قصد فقط بل ربما يكون موقفه نتيجة منطقية لعملية صنع القرار. اذا قد ينظر صنّاع القرار الى

فالقدرات التدميرية والاستعدادات الدفاعية والقابليات الانتقامية كلها لا تزن انقالها ان هي افتقرت الى المصدقية في تأكيد استخدامها على نحو لا يقبل الشك حيث تبقى وفق قناعات الخصم ومدركاته من ايفاء الرادع بأنه سيصعب غضب قدراته عليه فينتقم منه. فادراك الخصم بحقيقة القوة الرادعة الموجهة ضده يأخذ مضمونه من منطق الردع ذاته الذي هو ممثل في تنفيذ العقاب ضده عندما يلجأ الى عمل غير مرغوب فيه^(٢٣).

انه لمن المفيد بمكان ان يخلق صاحب القوة الرادعة، ان هو اراد اعتمادها في علاقاته مع خصومه، ادراكاً لديهم يتناسب مع ما لديه من قدرات. الا ان هذا السبيل لا يخلو من جملة معوقات تظهر امام الردع. فقد تتشكل مدركات الخصم وفق معطيات مضللة وغير مكتملة لتعطي استجابة غير واقعية لحقيقة القوة الرادعة المسلطة عليه، او ان يعتقد الخصم ان القدرات المتوفرة لديه تؤهله لامتناع العقاب الموجه اليه ومن ثم الرد بضربات انتقامية تفوق تلك التي تلقاها، او ان يكون الطرف الرادع ذاته غير مالك حقاً لقدرات تفي باغراضها، او ان يكون غير عازم على التورط والانجراف اكثر من قدر معين، او انه يخشى انهيار سمعته ان هو تمادى في عمله العسكري ففي فيتنام اتضح من العمليات العسكرية الامريكية ان القدرات الامريكية كانت قاصرة في

غرس ادراك يتواءم مع القابليات الحقيقية والعملية للولايات المتحدة الامريكية. كما تبين ان قابلية الفينكونغ وفيتنام الشمالية على تحمل الضربات العسكرية واستيعابها كانت قابلية عالية. فكان على الولايات المتحدة ان تشرك قوات اكبر في العمليات العسكرية وان توسع رقعة العمليات جغرافياً وتوسع من نوع وحجم الدمار، وذلك ان لم يكن لاي غرض ادراكي اخر فانه كان لتمكين العمليات العسكرية ليس الا. الا ان كل ذلك لم يؤمن للولايات المتحدة الامريكية الاوضاع التي كانت تراها ضرورية لتحقيق اهدافها، كما لم يكن بمقدوره ان يدفع الخصوم الى التفاوض. والاكثر من هذا كله ان هذه الاستراتيجية قد اعطت مردوداً ادراكياً سلبياً على القدرات الامريكية الرادعة. فمن ناحية اضحت السياسة الامريكية مقيدة بأصفاة الرأي العام الامريكي، فضلاً عن الضواغط الخارجية من جانب حلفاء الولايات المتحدة. ومن ناحية اخرى، فان زيادة التورط الامريكي خلق ادراكاً عند الفيتناميين والصينيين والسوفييت بأنه كلما تمكنت فيتنام من استيعاب العقاب الانتقامي زاد تورط الولايات المتحدة وان الزمن ليس في صالحها.

ويمكن ان نلاحظ ايضاً على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي انه حتى عام ١٩٧٣ فان سياسة الردع الاسرائيلية، ووفق نظام

الأسلحة التقليدية بمضامينه التقنية المتطورة، عبرت عن عجزها واخفاقها في تحقيق شروطها لضمان الأمن الإسرائيلي. صحيح ان الكيان الصهيوني قد حقق مكاسب عسكرية بفرض سيطرته على مناطق عربية بعد حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وتمكن من خلق اوضاع استراتيجية جديدة غيرت من طبيعة مشكلات بالنسبة له، الا ان ذلك الكيان لم يحقق ادراكاً رديعاً عند العرب بثني ارادتهم عن مواصلة الصراع، او ان يمنعهم من اللجوء الى الخيار العسكري عام ١٩٧٣^(٢٤).

وهكذا، فان الردع قد لا يولد قناعة لدى الطرف المرتدع ان يحجم عن اعمال لا يرتضيها الطرف الرادع. وحتى التمسك بالمواقف او السياسات المتصلبة من قبل الطرف الرادع بسبب من دوافع الحفاظ على هيبة سياسته الرادعة واضفاء درجة عالية من المصداقية عليها فانها لا تغلح احياناً في ان تأتي بنتائج ايجابية... فالتطرف في بعض جوانبه يكون محصلة للقلق من ان الخصم قد يشك في عزم الطرف الرادع على تنفيذ تهديداته. وكما تصلب التطرف اندفع المردوع الى خيارات لاخراج الطرف الرادع من تطرفه هذا. والاكثر من ذلك، يجعل الطرف المردوع عدول الطرف الرادع عن تطرفه شرطاً من اجل الحوار.

ان هذا التحليل يقود بنا الى استنتاج اخر مفاده، ان الطبيعة المفرطة

للادى المترتب على استخدام السلاح النووي قد تكون عاملاً في الامتناع عن استخدامه. فالجهات الرادعة كثيراً ما تهدد باتخاذ اجراءات تكره وضعها موضع التنفيذ اذا ما اخفق الردع. بمعنى اخر ان ضعف سياسة الردع تكمن احياناً في الطبيعة المفرطة للادى المترتب على استخدام السلاح النووي، اذ رغم قوة الشكل المتطور للدمار الناجم عن السلاح النووي اذا ما استخدم، فان الخشية من قوة الدمار قد تكون عاملاً في الاحجام عن اللجوء اليه. ان السؤال الاكثر الحاحاً والذي يمكن ان يطرح هنا هو، لو افترضنا ان الردع قد فشل خلال الحرب الباردة، فهل يكون بمقدور كل من القوتين العظميين ان تستسيغ المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة؟ وان تكونا على استعداد لتقبل نتائجها المدمرة؟

في الواقع، ورغم صعوبة التأكد من النوايا غير الظاهرة لصناع القرار في كل من القوتين العظميين في حينه، يمكن القول اذا كانت العقلانية تفرض البحث عن سبل تجنب منزلقات الكارثة النووية، يكون من المنطقي، والحالة هذه، ان الركون الى الخيار النووي سوف لن يكون الخيار الوحيد، او ان يأتي في مقدمة الخيارات المتاحة، وذلك بسبب طبيعته المأساوية التي جاءت بها سيناريوهات الحرب النووية والتي تذهب الى ان اندلاع هذه الانماط من

وبما ان المجازفة تؤثر سائيراً اساسياً في الردع، فان العلاقة الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بجملة عناصر. فقد يميل صنّاع القرار لقبول المجازفة نتيجة اعتقادهم بان لديهم القدرة على السيطرة على الاحداث وعلى نحو تقود الى مكاسب لصالحهم.

ومما يغذي هذا الميل، طبيعة مدركات صنّاع القرار لاطار غامضة يعوزها اليقين والثبوتية في تأكيد حقيقتها، حيث غالباً ما يسهل التقليل من شأنها. يوافق ذلك ثقة مفرطة في القدرة على تحمل التكلفة، مع تصور مغري لفرص النجاح فيها. ومما يعزز من قوة هذا الاتجاه، طبيعة البنى السلطوية لصنع القرار التي تحد من المعارضة، بسبب من مركزيتها، ولا تعطي لها مجالاً في التعبير عن موقف مغاير.

لقد قام (ريتشارد بتس) بدراسة ستة عشر نموذجاً لحروب اندلعت ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩، للتأكد من صحة افتراض مفاده ان الردع قد لا يحمل مصداقية كافية لردع الاعداء المحتملين، وقد توصل الى استنتاج (ان الاطراف التي تخطت عتبة الردع اظهرت قدرة دفاعية عالية بشكل لا لبس فيه عجز السياسات الرادعة من ان تثنيها عن خوض الحرب... وان الدول الضعيفة قد لا تردع، وبالتالي تبادر بعدوان ضد اطراف اقوى منها اذا كانت قدرة ادراك التهديد، او

العداء، او الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية)^(٣٣).

يرتبط بما تقدم، مسألة اخرى على قدر كبير من الاهمية في تقريو نجاح سياسة الردع في مواجهة الاطراف المراد ردعها الا وهي، طبيعة تصوراتهم ودوافعهم ودرجة تعقلهم حول الموضوع الذي تتأسس عليه سياسة الردع ذاتها. فاذا كان الردع يمثل علاقة سيكولوجية تتوقف على التصورات، فان المنظومة التي تسهم في تشكيل هذه التصورات هي التي تقرر فاعلية هذه السياسة. كذلك دوافع الطرف المراد ردعه وبنائوه القيمي والعقائدي وطبيعة اهدافه وغاياته، هي التي تقرر جميعاً نجاح الردع او فشله، وبالاستعانة بالمادة التاريخية يمكن التثبت من صحة هذا الافتراض، فمثلاً، وخلال الحرب الفيتنامية، كان زعماء امريكيون يعتقدون ان فيتنام الشمالية يمكن ان تستجيب لتهديد او حقيقة القصف الاستراتيجي (عملية الرعد المدوي)، لان (هوشي منه) كان يريد حماية المجتمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون ان يخشى خسارة شيء. وفي نهاية الامر فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكلفة قدرة الولايات المتحدة حيث كانت تريد فرضها^(٣٤). كما فشل الردع ضد كوريا الشمالية عام ١٩٥٠، وضد العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١، وذلك ان دوافع الاطراف وطبيعة تصوراتهم

المتحدة والعراق عام ١٩٩٠-١٩٩١) عندها سيكون بإمكاننا ان ننفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، ونسردك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحة والممتدة ستثير اشكالية حين تكون مصالح الطرف المعرض للخطر غير حيوية. وتشمل المخاطر التي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر الدمار الشامل. ويزداد الامر صعوبة في حالات معينة، مثلاً عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة عن وضع اقليمي معين ضعيفة وغير كافية.

سيكون من الصعوبة بمكان ان نصل الى استنتاجات حول الودع المباشر في اطاره العام ويمكن ان نستشهد بالقول: ان وضع الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٦، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكن الذي كان محلاً للشك فعلاً هو مدى القوة الذي كانت الولايات المتحدة مستعدة لظهاره في الظروف المباشرة لدبلوماسية الصواريخ الصينية في خليج تاوان. واطراف الى ذلك، فان سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية المطلقة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية، مهما كانت درجة مهارتها في الاعداد والاستخدام والحسابات، ولكنها مسألة تتعلق بالخيار السياسي الذي يتأثر بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي. ولكي تطبق

حول امكانية النصر، او الاهداف المراد تحقيقها في مواجهة مع الخصم كانت اكبر من ان تردع. ويشير (جوزيف نايف) الى ان ما يعمق من قوة الدوافع ويجعل منها عاملاً في افضال السياسات الرادعة هو، ان بعض الاطراف التي يمارس الردع ضدها، قد تلجأ الى بناء تحالفات مع دول قوية لرفع احتمالات النجاح في حرب قد تخوضها، او انها تتلقى تنازلات تعين على اغرائها لتعديل مواقفها^(٣٥).

لقد عالج (جورج) و (سموك) دور المغريات او الوعود في تمكين واضعاف سياسة الردع، عندما ذهبنا الى القول (ان نظرية الردع قد ركزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضها على بعض، وباستثناء حالات عرضية عندما اشار المنظرون الى ان تقرر "التهديدات" "بالعود" لكي ينجح التهديد، كان التجديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظرية في حاجة الى ان تعطي اهتماماً اكبر لدور "المغريات" و "العود" مثلما تهتم بدور التهديدات. اذ ان استغلال المغريات للتأثير في سلوك الدول الاخرى قد لا يقل تعقيداً عن استغلال التهديدات)^(٣٦).

فضلاً عن ما تقدم، واستكمالاً له، اذا افترضنا ان هناك حاجة رئيسية الى سياسة الردع الاقليمية وان تلك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولي مرة اخرى (كما حدث بين الولايات

سياسة الردع فلا بد ان يختار الخصم المحتمل التعاون وان يقبل ان يرثدع. ولكن مسألة قبول الخصم وخضوعه للردع من عدمه تبقى، وكما سبقت الإشارة، قضية اخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير ان التنظير على مستوى الردع ولمدة اكثر من اربعين عاماً من الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم اربعين عاماً من الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم لنظرية الردع، او ما يعتقد انه تطبيق لها. وهناك اسس جديرة بالملاحظة حول الشكوك المتعلقة بقيمة الردع كفكرة وكاستراتيجية، واذا نظرنا بصفة خاصة الى الصراعات الاقليمية، فان موضوعات عدة يمكن ان تثير الجدل، بل تثير كثير من الشكوك حول القيمة المطلقة لنظرية الردع، على الاقل، بمضمونها التقليدي. فمن الناحية التاريخية، لم يظهر لنا الردع بالوسائل التقليدية ما يعزز الثقة بقدرته على بلوغ غاياته بشكل ينسجم مع افتراضاته النظرية. ان تجربة الحربين العالميتين الاولى والثانية، فضلاً عن جملة الحرب الاوروبية التي سبقتها، تشكل نماذج تاريخية لتأكيد صحة هذا الافتراض. يجوز لنا القول ان التهديد النووي المروع هو الذي ابقى السلام قائماً بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة، ومن المحتمل ان يكون

الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية التي توصف بأنها مغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدد من المصدقية حتى خلال الحرب الباردة. ان الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم، على الاقل من جانب الولايات المتحدة، قد بدأ في الاضمحلال والتراجع دفعت بالبعض الى وصفها بالزوال نهائياً^(٣٧). ولم يعد بوسع الولايات المتحدة الامريكية ان تمارس دبلوماسية الاخضاع القسري باستخدام القوة النووية في الصراعات الاقليمية في عالم اليوم ما كان بوسعها ان تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. وسواء لم يتوافر نموذج عدم استقرار معين في الصراع الدولي، فان الذي حدث حتى الان، هو عدم وجود أي واجبات امنية للأسلحة النووية في الصراعات الاقليمية. هذا بالنسبة الى حالة الولايات المتحدة الامريكية على الاقل. اما الواجبات المتبقية والتي انحصرت عملياً في واجبين، فهي ذات اهمية اساسية، اولاً، ان وجود القدرة النووية بحول بقدر كبير دون استخدام ودون التهديد بأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الاسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل، من طرف مصادر اخرى، سواء كانت اقليمية او دولية. ثانياً، ان القدرة النووية، هي الضامن النهائي، ان لم يكن الوحيد لبقاء الدولة، فلو شعرت الدولة ان وجودها بات مهدداً،

مما تقدر عليه. وقد كانت هذه الحالة هي السائدة في العراق عام ١٩٨٠ قبل اندلاع الحرب مع ايران، و عام ١٩٩٠، والحالة الاخيرة تفسر لنا اسباب فشل سياسة الردع ودبلوماسية الاكراه والاجبار في زحزحة العواق عن مسار سياسته.

ان السبب الذي يفسر عدم استخدام سياسة الردع التقليدية في صراع اقليمي، يكون لاحدى القوى العظمى او الكبرى من خارج منطقة النزاع، او الصراع مصالح فيه، هو امكانية استطاعه الخصم الاقليمي ان يمارس الردع المضاد، وذلك بمقاومة التهديد، او استخدام القوات التقليدية ضد قوة عظمى، ولكن التسلح النووي الايراني، وغيره، سيرفع درجة المخاطر المتوقعة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها من الناتو، فضلاً عن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. كما ان معادلة المخاطر - المكاسب المنتظرة من حسابات الولايات المتحدة حول امكانية التدخل ستقوم على الارجح على اساس المنطقة المنزوعة السلاح. وبعبارة اخرى، فان الدرس المستفاد من فترة الثمانينات ومطلع التسعينات، بالنسبة لدول المنطقة التي تحتمل ان تدخل في تصنيف الدول المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار، هو ضرورة الحصول على قدرات نووية بهدف افساح المجال امام القوى الاقليمية كي تؤدي دورها وتنفذ

عندها ستجد ان لا مفر من استخدام الاسلحة النووية.

لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك اسلحة نووية لهجوم مباشر، اسرائيل في حرب عام ١٩٧٣، واتشاء ازمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢، ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الاسرائيلية كيف بإمكان دول لا تمتلك اسلحة نووية ان تجتاز عتبة الردع لدولة تمتلك قدرات نووية.

وفي الواقع، فان هاتين الحالتين (اسرائيل - العرب، انكلترا - الارجنتين) فضلاً عن (الولايات المتحدة وقوى التحالف الغربي - العراق) قد بينت الفشل، او عدم جدوى سياسة الردع التقليدية، الامر الذي يدفع بالتالي الى القول، انها ستفقد مصداقيتها وتضعف في اداءها، ذلك لان الامال في تحقيق النصر الخاطف بكلفة معقولة ستؤدي ايضاً الى احياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع السياسة الذين يكون بمقدورهم المجازفة لاختيار مصداقية الطرف الاخر. وتعتقد الدول ان بإمكانها ان تخوض وتكتسب أي حرب تستحق جهد الفوز بها، واحياناً تكون هذه الدول محقة في ذلك، وقد اتضح لنا بالفعل استحالة منع الدول الواتقة من نفسها من ان تقبل المجازفة، حيث ترى فيها اقل كلفة من خسائر الوضع القائم الذي يحملها اكثر

سياستها دون أي اعتراض من الخارج، وهذا يضعف مصداقية الردع كثيراً.

وإذا استبعدنا الاحتمالات التي تقدمنا بها بخصوص الصراعات الإقليمية، وهي في الواقع أكثر من كونها مجرد إقليمية، فإن سياسة الردع ومصداقيتها، قد تواجه صعوبات كبيرة في صراع يقع بين قوى إقليمية تتباعد جغرافياً. وفي هذه الحالة ستكون درجة المخاطر كبيرة، وربما كانت متساوية من الناحية الفعلية لكلا طرفي الصراع. وتبرز المشكلة الحقيقية التي ستواجه سياسة الردع حين تفرض الظروف أن يأتي أثر الردع من القوة التي توفر الحماية من مسافة بعيدة.

إن غياب القوى التي يمكن أن تثير تحديات خطيرة، على قياسات تحديات فترة الحرب الباردة، اتاح للولايات المتحدة الأمريكية مرونة عالية في اختبار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الإقليمية دون أي قلق من احتمال أن يجر ذلك إلى عمل عسكري له ارتباطات دولية. بيد أن غياب التنافس والتحدي بين القوى العظمى أو الكبرى الذي أزال احتمالات قيام حرب عالمية، أدى أيضاً إلى زوال الدوافع التي تشجع الولايات المتحدة لتقديم عناصر الردع. ومن المنظور الأمريكي، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة وتلك، ما دامت الصراعات التي تحدث في مناطق متفرقة، لا ترتبط بصورة أساسية

بالأطراف العام لتوازن القوى حيث يدفع اختلاله إلى الأقدام على سياسات رادعة^(٣٨). وعلى الرغم من أننا لا ننكر وجود أسباب قد تدفع إلى التدخل (كالنفط، الحفاظ على الهيبة الدولية، غطاء الاهتمام بالقضايا الإنسانية)، إلا أن الحقيقة المجردة هي القوة العظمى التي ستوفر الحماية لمثل هذه المستلزمات تتطلب أسباباً قوية تدفعها إلى المخاطرة باستهلاك مواردها المحدودة الحجم في صراعات تصنفها هي أنها إقليمية بحتة.

فضلاً عن ذلك، ومع استمرار امتلاك القوى الإقليمية لاسلحة استراتيجية، فإن المخاطر الناتجة عن التورط في صراع إقليمي ستزداد وتتصاعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الإيجابية المتوقعة، وعلينا الإقرار هنا أن القوى العظمى قد خسرت حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ، عجز الردع فيها عن منع اندلاعها^(٣٩) وقد تتمكن الدول الأقل حجماً وقوة من شن حرب هاشمية تسبب هزة قوية للخصم الأقوى. وستوفر التقنيات الحديثة لمنظومة، وفنون الحرب التقليدية بخصائصها التقنية المتطورة استراتيجيات مستقبلية للقوى الإقليمية تحقق لها التنافس اللائق مع القوى العظمى حيث تتراجع كثيراً سياساتها الرادعة أمامها^(٤٠) وبعض النظر عن تفوق أسلحة الولايات المتحدة ومقارنته بأسلحة الخصم الإقليمي، فإن دوافع

- (^{١٦}) قارن بهذا المعنى، جيمس دورتي وروبرت بالمستغراف، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ١٩٨٥، ص ٢٥ وما بعدها.
- (^{١٧}) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج٢، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٧٧.
- (^{١٨}) سامي ذيبان واخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار امريس للنشر، لندن، ١٩٩٠، ص ٤٣٢.
- (^{١٩}) انظر الرأي الذي ذهب اليه عبد الرحمن بدوي في مؤلفه، مناهج البحث المنهجي، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧، ص ٥.
- (^{٢٠}) راجع طروحاته النظرية في مؤلفه، السياسة بين الامم، تعريف خيرى حماد، ج١، سنة ومكان الطبع بلا.
- (^{٢١}) راجع طروحاته: Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, N. Y., John Wiley and Sons, 1962, P. 12.
- (^{٢٢}) Ibid, PP. 12-13.
- (^{٢٣}) انظر بذلك: Glenn H. Snyder, Crisis Bargaining in, Charles Hermann (ed), International Crisis, N. Y., The Free Press, 1972, P. 36.
- (^{٢٤}) اتدريه بوفر، الردع والامستراتيجية، ترجمة اكرم دبيري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٧. كذلك: G. H. Snyder, Deterrence and Defense, Princeton University Press, N. Y. 1961, P. 23.
- (^{٢٥}) انظر بذلك وللتفاصيل: Janice Gross Stein, Deterrence and Compellence in the Gulf. 1990-1991, A Failed or Impossible Princeton University Press, 1994.
- Fred Charles, The Second Coming of the Nuclear Age, foreign affairs, Vol. 75 No. 1, Jan. 1996.
- (^{٢٦}) انظر بذلك: Arnold Brecht, Political Theory, The Foundation of 20 th century Political Thought, Princeton university Press, P. 13.
- (^{٢٧}) انظر: Hedly Bull, International Theory, The Case for Class, Cal Approach, World politics, Vol. 18, April, 1966, PP. 361-377.
- (^{٢٨}) راجع اراء (ستانلي هوفمان): Stanly Hoffman, International Organization, Vol. 24, No. 3, Summer, 1970, P. 389.
- (^{٢٩}) انظر: Michael hass (ed), International systems, Abehavioral Approach, sanfrancisco, chandler, 1974, P. 15.
- (^{٣٠}) Stanly Hoffman op. Cit, P. 391.
- (^{٣١}) راجع حول وجهة النظر هذه: David Singer, Quantitative International Politics, Insights and Evidence, N. Y. Free Press, 1968, P. 21.
- (^{٣٢}) Ibid, PP. 21-22.
- (^{٣٣}) حول هذه الراء راجع: John Burton, World Scity, Cambridge, Cambridge University Press, 1970, P. 19.
- (^{٣٤}) للتفاصيل راجع: محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومدخل نظرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٤، ص ٥٢ وما بعدها.

أقصى حد، ويهتم صانعو القرار الذين يتفادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الأقصى إلى أدنى حد.

(²¹) هذا إذا افترضنا ان العدوان الناجح ينطوي على منفعة أكبر من الأمر الواقع.

(²²) انظر: Richard K. Betts,

Conventional Deterrence Predictive Uncertainty and Policy Confidence, world politics, 37, January 1985, P. 166.

(²³) ان القدرة على تحمل التكاليف شيء مهم، لكن يجب ان لا يغالي في تقدير اهميتها. وقد وجد (روزن) انه (في بعض الاحيان قد تعبر القدرة على تحمل التكاليف الباهظة ميزة الطرف الاضعف، لكن امتلاك قدر أقل من القوة مع قدرة أكبر على تحمل التكاليف عادة يؤدي إلى الهزيمة... ان الطرف المتفوق في القوة فقط دون القدرة على تحمل التكاليف... يعتبر الطرف الأوفر حظاً، إذ تقدر فرص فوزه على الأقل بـ (٤٠% - ٦٠%) بمطلق الاحوال، ولا يعد التفوق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضماناً لتحقيق الانتصار أكثر من عامل القوة، بل قد يكون أقل منه، انظر:

Steven Rosen, Warpower and Willingness to suffer, in peace, war, and numbers, (ed) Bruce M. Russett, Beverly Hills, CA, Sage publication, 1970, P. 272.

(²⁴) راجع ذلك: Joseph S. Nye, Understanding conflicts, An Introduction to Theory and History, New York, Harbor collins, 1993, P. 94.

(²⁵) Alexander L. George and Richard Smoke, deterrence and foreign policy, world politics, 41, No. 2, January. 1989, P. 177.

Task, International Security, vol. 17. No. 2 (Fall, 1992, P. 1147).

(²⁶) راجع بذلك: W. W. Kaufmann, Military Power and National Security, Princeton University Press, 1956, P. 33.

(²⁷) للتفاصيل انظر: H. Kahn, Thinking About the Unthinkable, London, Weidenfeld, 1963. P. 42.

(²⁸) انظر: L. Williams, Military Aspects of the Israel- Arab Conflict, Tel Aviv University, 1975, P. 202.

(²⁹) Bruce Blair, The Logic of Accidental Nuclear War, (Washington Dc: Brookings Institution, 1993) P. 35.

(³⁰) Michael Howard, Lesson of the Gold War, Survival, Vol. 36. No. 4, Winter, 1995, P. 161.

(³¹) للتفاصيل راجع: Tomas L. Menauger, Politics, Strategy, and Conventional Deterrence, Orbis, 27, No, 4 (Winter 1984): 1, 041.

(³²) Ibid, 1, 042.

(³³) راجع بذلك ولمزيد من التفاصيل: Burce M. Russett, Refining Deterrence Theory, The Japanese Attack on Pearl Harbor, in Theory and Research on the Causes of war, ed, Dean G. Pruitt and Richard C. Snyder, Engiewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall, 1969, P. 135.

(³⁴) Ibid, P. 135.

(³⁵) حسب مصطلح اللعبة النظري، يركز صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الأدنى إلى

- (٣٧) للتفاصيل فيما تقدم راجع: John J. Weltman, *World Politics and the Evolution of war*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1995, P. 152.
- (٣٨) راجع حول هذه الآراء: Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy*, London, Macmillan, 1981, XVI.
- (٣٩) انظر: A. Hamish Lon, (ed), *Great Power and Little Wars, The Limits of Power*, West Port, CT, Praeger Publishers, 1993, P. 87.
- (٤٠) انظر: Ibid, P. 87.
- (٤١) Richard Ned Lebow, op. Cit, PP. 325-327.